



الحاكمة كاثيري هوكون

للتنشر فوراً: 2022/10/18

الحاكمة هوكون والمدعية العامة جيمس تنشران تقريراً حول دور المنصات الإلكترونية في حادثة إطلاق النار في بوفالو  
تقرير يتطرق بالتفصيل إلى تطرف مطلق النار على مواقع هامشية، واستخدام المنصات الرئيسية للبحث المباشر للعنف  
الحاكم هوكون والمدعية العامة جيمس تدعون إلى إصلاحات تشريعية فيدرالية وعلى مستوى الولاية لمكافحة التطرف  
والعنف على الإنترنت

أصدرت المحكمة كاثيري هوكون والمدعية العامة لنيو يورك ليتينيا جيمس اليوم [تقريراً](#) عن دور المنصات عبر الإنترنت في إطلاق النار الجماعي المأساوي في بوفالو في متجر بقالة توبس الذي أدى إلى مقتل 10 أفراد من ذوي البشرة السوداء وإصابة ثلاثة آخرون. وكان مكتب المدعية العامة قام بمراجعة آلاف الصفحات من الوثائق ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي لفحص كيفية استخدام مطلق النار المزعم لمنصات الإنترنت للتخطيط والتحضير والإعلان عن هجومه. وتم الانتهاء من هذا التحقيق والتقرير اللاحق وفقاً لإحالة من المحكمة هوكون. خلال فترة التحقيق، حصل مكتب المدعية العامة (OAG) على محتوى وسياسات خارجية وداخلية للعديد من المنصات عبر الإنترنت التي يستخدمها مطلق النار وقام بمراجعتها. وخُص التقرير إلى أن منصات الإنترنت الهامشية، مثل chan4، جعلت مطلق النار متطرفاً؛ تم تسليح منصات البث المباشر، مثل Twitch، للإعلان عن الهجمات العنيفة المقلدة وتشجيعها؛ وأدى الافتقار إلى الرقابة والشفافية والمساءلة على هذه المنصات إلى انتشار الآراء البغيضة والمتطرفة على الإنترنت، مما أدى إلى التطرف والعنف.

في أعقاب هذه النتائج، دعت المحكمة هوكون والمدعية العامة جيمس إلى إصلاحات فيدرالية وعلى مستوى الولاية لمكافحة التطرف والعنف عبر الإنترنت، بما في ذلك تشريعات الولاية التي من شأنها تجريم الصور أو مقاطع الفيديو التي أنشأها مرتكب جريمة القتل ومعاقبة الأفراد الذين يعيدون المشاركة أو إعادة نشر تلك الصور أو مقاطع الفيديو نفسها. بالإضافة إلى ذلك، توصي المحكمة هوكون والمدعية العامة جيمس بإجراء تغييرات على القسم 230 من قانون آداب الاتصالات الفيدرالي لزيادة مساءلة المنصات عبر الإنترنت ومطالبة الشركات باتخاذ خطوات معقولة لمنع المحتوى الإجرامي المتسم بالعنف غير القانوني من الظهور على منصاتها.

"منذ فترة طويلة، انتشرت الكراهية والانقسام على منصات الإنترنت - وكما رأينا في مسقط رأسي في بوفالو، فإن العواقب وخيمة،" قالت **الحاكمة هوكون**. "في أعقاب إطلاق النار المروع على يد العنصريين البيض هذا العام، أصدرت إحالة تطلب من مكتب المدعية العامة دراسة الدور الذي لعبته منصات الإنترنت في هذه المجزرة. يقدم هذا التقرير سرداً مروعاً للعوامل التي ساهمت في هذا الحادث، والأهم من ذلك، خريطة طريق نحو قدر أكبر من المساءلة."

"كشف إطلاق النار المأساوي في بوفالو عن المخاطر الحقيقية لمنصات الإنترنت غير الخاضعة للرقابة التي أصبحت أرضاً خصبة لتفوق البيض،" قالت **المدعية العامة جيمس**. التقيت اليوم بأسر الضحايا لمشاركة نتائج هذا التقرير. هذا التقرير هو دليل آخر على أن التطرف والتشدد عبر الإنترنت يشكلان تهديداً خطيراً لمجتمعاتنا، وخاصة المجتمعات الملونة. لقد رأينا هذا يحدث في كرايستشيرش، وتشارلوتسفيل، وإل باسو، وبوفالو، ولا يمكننا انتظار مأساة أخرى قبل أن نتحرك. يجب تحميل المنصات عبر الإنترنت المسؤولية عن السماح بنشر محتوى بغيض وخطير على منصاتها. يزدهر المحتوى المتطرف عبر الإنترنت، ويجب علينا جميعاً العمل معاً لمواجهة هذه الأزمة وحماية أطفالنا ومجتمعاتنا."

لقد فحص تقرير مكتب المدعية العامة (OAG) العديد من المنصات عبر الإنترنت التي استخدمها مطلق النار، بما في ذلك YouTube و Twitch و Discord و Reddit و kun8 و chan4 و Instagram و Facebook و Twitter و TikTok و Rumble. وقد استدعى مكتب المدعية العامة (OAG) هذه الشركات وراجع آلاف الصفحات من الوثائق. ونظر المحققون في كيفية استخدام المنصات لتوزيع الميمات والرسائل العنصرية والمعادية للسامية والترويج لها ومشاركة الوسائط المصورة للعنف السابق ذي الدوافع العنصرية، وكلاهما ساهم في تطرف مطلق النار المزعوم. يفصل التقرير أيضًا كيف تم استخدام العديد من المنصات السائدة للبت المباشر لإطلاق النار بهدف التحريض على أعمال عنف إضافية، وكيف انتشر الفيديو المصور لإطلاق النار على الإنترنت.

خلاصة القول، يؤكد التقرير أن عدة منصات على الإنترنت لعبت دورًا لا يمكن إنكاره في هذا الهجوم العنصري، أولاً من خلال جعل مطلق النار متطرفاً حيث استهلك كميات هائلة من المحتوى العنصري والعنيف، ومساعدته على الاستعداد للهجوم، وأخيراً السماح له ببثه. يشير التقرير إلى هذه النقاط:

- **المنصات الهامشية وقود التطرف:** من خلال حسابه الخاص، أصبح مطلق النار في بوفالو متطرفاً من خلال محتوى عنصري وخبيث ومعادٍ للسامية على مواقع ومنصات مجهولة المصدر وغير خاضعة للإشراف تقريباً، تعمل خارج الإنترنت السائد، وعلى الأخص chan4. في أعقاب إطلاق النار في بوفالو، انتشر مقطع فيديو مصور لإطلاق النار سجّله أحد مشاهدي البث المباشر لمطلق النار على مواقع هامشية. يضمن عدم الكشف عن هويته الذي توفره منصة chan4 ومنصات مشابهة، ورفضهم تعديل المحتوى بأي طريقة ذات مغزى، أن تستمر هذه المنصات في كونها أرضاً خصبة لخطاب الكراهية العنصرية والتطرف.
- **أصبح البث المباشر أداة لمطلق النار على الحشود:** أصبح البث المباشر أداة لمطلق النار على الحشود للإعلان الفوري عن جرائمهم، مما يزيد من ترويع المجتمع المستهدف من قبل مطلق النار ويعمل كآلية للتحريض والحث على أعمال عنف إضافية. كان مطلق النار في بوفالو مدفوعاً باعتقاده أن الآخرين سيراقبونه وهو يرتكب أعمال عنف في الوقت الفعلي. على الرغم من أن المنصة التي استخدمها للبت المباشر لأعماله الوحشية قد عطلت البث المباشر في غضون دقيقتين من بداية العنف، إلا أن الدقيقتين كانت مدة طويلة جداً.
- **سياسات الاعتدال في المنصات الرئيسية غير متسقة وغير شفافة:** تم تحسين العديد من المنصات الكبيرة الراسخة في وقت استجابتها لتحديد وإزالة المحتوى الإشكالي المتعلق بإطلاق النار في بوفالو، بما في ذلك الفيديو الرسومي لإطلاق النار وبيان مطلق النار، مقارنة بالأحداث السابقة. ومع ذلك، كانت ردود المنصات متفاوتة، حيث لم تتمكن منصة واحدة من تحديد المنشورات المرتبطة بنسخ خارج الموقع لفيديو التصوير حتى بعد الإبلاغ عن تلك المنشورات من خلال تقارير المستخدمين. لا تكشف العديد من المنصات بشكل كامل عن كيفية تعديل المحتوى البغيض أو المتطرف أو العنصري.
- **تفتقر المنصات عبر الإنترنت إلى المساءلة:** تتمتع المنصات عبر الإنترنت بالكثير من الحصانة القانونية. فالقسم 230 من قانون آداب الاتصالات يجعل المنصات تتصل إلى حد كبير من المسؤولية عن قرارات الإشراف على المحتوى، حتى عندما تسمح المنصة للمستخدمين بنشر محتوى غير قانوني ومشاركته.

رداً على النتائج الواردة في التقرير، أوصت الحاكمة كاثي هوكول والمدعية العامة جيمس بمجموعة متنوعة من الإصلاحات لمعالجة التطرف عبر الإنترنت وزيادة مساءلة المنصات عبر الإنترنت. تشمل هذه التوصيات:

- **وضع مساءلة عن إنشاء مقاطع فيديو لجرائم القتل وتوزيعها:** يجب على نيويورك والولايات الأخرى إصدار تشريعات تفرض المسؤولية الجنائية عن إنشاء الجاني لصور أو مقاطع فيديو تصور جريمة قتل. ويجب أن تستكشف نيويورك إثبات المسؤولية المدنية لأي شخص ينقل أو يوزع صوراً أو مقاطع فيديو لمرتكب الجريمة تصور جريمة القتل التي يرتكبها. وبالتوافق مع التفتيحات المناسبة للقسم 230، ستمتد هذه المسؤولية لتشمل المنصات عبر الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات البث المباشر، التي لا تتخذ خطوات معقولة لمنع ظهور مثل هذا المحتوى.

- **إضافة قيود على البث المباشر:** تم استخدام البث المباشر كأداة من قبل مطلق النار في بوفالو، مثل الهجمات السابقة التي تغذي الكراهية، لتوثيق وبث أعماله العنيفة على الفور لتأمين قدر من الشهرة وزرع التطرف في الآخرين. يجب أن يخضع البث المباشر على المنصات لقيود - بما في ذلك متطلبات التحقق وتأخير الشريط - المصممة لتحديد عنف الشخص الأول قبل أن يتم نشره على نطاق واسع.
- **إصلاح القسم 230:** حاليًا، تحمي المادة 230 من قانون آداب الاتصالات الفيدرالية المنصات عبر الإنترنت من المسؤولية عن محتوى الطرف الثالث الذي تستضيفه، بغض النظر عن ممارسات الإشراف على تلك المنصات. يجب على الكونجرس إعادة التفكير في التوافر الجاهز للقسم 230 كدفاع كامل عن ممارسات الإشراف على محتوى المنصات عبر الإنترنت. وبدلاً من ذلك، يجب إصلاح القانون بطريقة يطلب من خلالها من منصة عبر الإنترنت ترغب في الاحتفاظ بحماية القسم 230 اتخاذ خطوات معقولة لمنع المحتوى الإجرامي العنيف غير القانوني من الظهور على المنصة. هذا الاقتراح من شأنه أن يغير الواقع الافتراضي. بدلاً من مجرد القدرة على تأكيد الحماية بموجب القسم 230، تتحمل المنصة عبر الإنترنت العبء الأولي المتمثل في إثبات أن سياساتها وممارساتها مصممة بشكل معقول لمعالجة المحتوى غير القانوني.
- **زيادة الشفافية وتقوية الاعتدال:** يجب أن توفر المنصات عبر الإنترنت شفافية أفضل في سياسات تعديل المحتوى وكيفية تطبيق هذه السياسات في الممارسة العملية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى معالجة المحتوى البغيض والمتطرف والعنصري. ويجب عليهم أيضاً الاستثمار في تحسين العمليات والإجراءات على مستوى الصناعة للحد من انتشار مثل هذا المحتوى، بما في ذلك عن طريق توسيع أنواع المحتوى التي يمكن تحليلها لانتهاكات سياساتهم، وتحسين تكنولوجيا الكشف، وتوفير وسائل أكثر فعالية لمشاركة المعلومات.
- **مطالبة مقدمي خدمات الصناعة ببذل المزيد:** يقف مقدمو الخدمات عبر الإنترنت، مثل مسجلي المجال والشركات المضيفة، بين المواقع الهامشية والمستخدمين. يجب على هذه الشركات إلقاء نظرة فاحصة على مواقع الويب التي تنتقل بشكل متكرر في محتوى عنيف وبغيض، وترفض مواقع الخدمة التي تديم دورة عنف تفوق العرق الأبيض.

في مايو/أيار 2022، قدمت الحاكمة هوكول إحالة إلى مكتب المدعية العامة (OAG) بموجب قانون نيويورك التنفيذي القسم 63 (8) للتحقيق في دور المنصات عبر الإنترنت في إطلاق النار في بوفالو.

تم إجراء التحقيق وإعداد التقرير لاحقاً من قبل مكتب الإنترنت والتكنولوجيا ووحدة جرائم الكراهية التابعة لمكتب الحقوق المدنية، بمساعدة خاصة من قسم البحوث والتحليلات وقسم العدالة الجنائية.

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418